مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ـــ ISSN 2661-7307
المجلد 05 ـ العدد 02 ـ السنة 2023 ص 46 - 72 EISSN 2773-4048
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/730
https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

إشكالية الحدود بين تونس والجزائر خلال الفترة الاستعمارية من 1881-1901

The problem of the border between Tunisia and Algeria during the colonial period

حمري خالد*

كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة -تونس- *homrikhaled213@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 2022/11/08 تاريخ القبول: 2023/05/11 تاريخ: النشر: 2023/06/30

الملخص:

طرحت مسألة الحدود التونسية الجزائرية مع الوجود الفرنسي مكانة العامل السياسي في فرض تصوره للمجال الترابي حيث اعتمدت فرنسا في ذلك مبدأ الولاء للسلطة المركزية ممثلة في البلاط الحسيني في تونس مقابل الدايات الجزائريين، عن طريق دفع الجباية. فكان مفهوم الحدود يكتنفه "التلاشي" بين سلطتين سياسيتين لم تستطيعا، رغم محاولات البناء المجالي السابق للحضور الفرنسي، فك علاقات التواصل والتكامل بين العناصر الاجتماعية المكونة للمجالين الجزائري والتونسي ممثلة في القبائل والمجموعات الأهلية، التي ظهر ترابطها وانسجامها على مدى مجال تخومي فسيح وغير محدد هو المنطقة الحدودية، فرض على الوجود الفرنسي منذ بداياته في الجزائر الأخذ في الاعتبار إضافة إلى المعطى الجغرافي عدة عناصر أخرى أهمها العنصر الاجتماعي المكون للمجالين الجزائري والتونسي. ومثلت عوامل مؤثرة في بنيتها، وخاصة في "رسم حالة الانصهار التي عرفتها المنطقة الحدودية.

إن المفارقة الأساسية هو أن عملية ضبط الحدود حسب النمط الفرنسي بين تونس والجزائر والمنطلقات المعتمدة فيها اقترنت بظرف خاص تمثل في مرحلته الأولى في إيالة تونسية ضعيفة وهي بصدد فقد مناعتها الاقتصادية واستقلالها السياسي خلال الفترة التي عقبت إلحاق الجزائر وسبقت احتلال تونس لصالح الاستعمار الفرنسي، وإيالة جزائرية بصدد مسايرة عملية غزو استعماري أدت إلى إلحاق كامل للتراب الفرنسي. فكان بذلك للدولة الفرنسية الاستعمارية الدور الأول والفاعل في فرض ضرورة ضبط الحدود بما يتماشى مع مصالحها الاقتصادية والجغراسياسية. بل هذه الضرورة كانت وراء دفع انتصاب الاحتلال الفرنسي في تونس، حيث

* المؤلف المرسل

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736
اقترنت بحالة الالتحام الواضحة لأهالي المنطقة الحدودية بالشمال والوسط الغربيين للبلاد التونسية.

__الإشكالية:__ مدى ارتباط تطور المواقف الفرنسية بالعامل الاستراتيجي والأمني واتصالها بالدوافع الجغراسياسية الفرنسية المرتبطة بالمجالين التونسي والجزائري؟
الكلمات المفاتيح: **حدود**-تونس-الجزائر-المجال

* المؤلف المرسل

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

Abstract:

The issue of the Tunisian-Algerian border with the French presence raised the status of the political factor in imposing its conception of the territorial field, as France adopted the principle of loyalty to the central authority represented by the Husseini court in Tunisia in exchange for the Algerian midwives, by paying the tax. The concept of borders was shrouded in the "fading away" between two political authorities that were unable, despite attempts to build the space prior to the French presence, to break the relations of communication and integration between the social elements that make up the Algerian and Tunisian spheres represented by tribes and civil groups, whose interdependence and harmony appeared over a vast and undefined frontier field that is border area, imposed on the French presence since its beginnings in Algeria, taking into account, in addition to the geographical given, several other elements, the most important of which is the social component of the Algerian and Tunisian spheres. And it represented influencing factors in its structure, especially in "drawing the state of fusion that the border region knew The main paradox is that the process of controlling the borders according to the French pattern between Tunisia and Algeria and the premises adopted in it was accompanied by a special circumstance represented in its first stage in a weak Tunisian mandate and it is about to lose its economic immunity and political independence during the period that followed the annexation of Algeria and preceded the occupation of Tunisia in favor of French colonialism, and an Algerian mandate In the process of keeping pace with the process of colonial conquest that led to the complete annexation of French soil. Thus, the French colonial state had the first and active role in imposing the necessity of controlling borders in line with its economic and geopolitical interests. Rather, this necessity was behind the erection of the French occupation in Tunisia, as it was associated with the clear state of convergence of the people of the border region in the north and center-west of Tunisia.

Keywords *: frontière-Tunisie-Algérie-territoir*

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

مقدمة:

شكل ارتباط العنصر الجغرافي بالبشري الدولة الحديثة بأشكالها التي نعرفها اليوم. فأصبح للحدود معنى قانوني أخضع فيه المجال لفكرة "التملك" كأداة لتحقيق سيطرة كاملة للسلطة المركزية على الفضاء الذي أصبح يحمل معنى " المجال-الدولة" كمنظومة سياسية لم تتحقق بشكل عميق وشامل إلا في أوروبا عبر سيرورة تارخية تدعمت خاصّة مع حروب " الاسترجاع" والتي مثلت مرحلة أساسية اعترف فيها بصفة مشتركة بمبدأ الدولة القومية ذات السيادة التي وضعت الفكرة الأساسية لمعنى "التحديد" في أوروبا. فاستند معظم الدارسين على هذه المعطيات التاريخية مؤكدين على اقتصار هذا التحول على الغرب، وأن هذا البناء ظل غريبا على الفكر الإسلامي حيث لا توجد للأرض أو المجال المحدد في معناه الحديث مكانة تذكر في وعي الشعوب الإسلامية. وأن الكيانات الجغرافية المغاربية ظلت إلى حدود الاستعمار، ومنذ القرن السابع عشر أنموذج "الدولة التقليدية". فقد كان الفضاء الجغرافي المغاربي "رخوا" لا يتعدى مجال تحرك قبائل "مرتحلة" في معظمها تحكم السلطة المركزية فيه محدود للغاية، وقد حمل إليها الاستعمار الأوروبي (وخاصة الفرنسي) مفهوما جديدا تمثل في " الحدود" كان جوهره رسم مثال جغرافي تم استقاؤه من تصورات السياسيين الفرنسين لتحديد المجال "المائع" ضمن خطوط عسكرية فاعلة.

شكل حلول ركب الاستعمار الفرنسي مرحلة بروز فاعل جديد في المنطقة، حل في الجزائر حاملا معه نموذجا جديدا من التصور للمراقبة الترابية هو نموذج الدولة القومية الترابية، وقد وظف النزاع الحدودي بين المجموعات التونسية والجزائرية للسيطرة بالكامل على المجال التونسي والحاقه بالمجال الجزائري عبر إثارة مسألة الضبط الحدودي وفق رؤية استعمارية بحتة لم تراعي خصوصيات متساكني الشريط الحدودي. فإلى أي مدى تم الخوض في عمليات التحديد الأخذ بعين الاعتبار المكتسبات والحجج التونسية؟ وكيف برز التناقض بين منطلقات الأهالي ومنطلقات الدولة الاستعمارية الأمنية؟ وهي كلها تساؤلات حول إشكالية رئيسية حاولنا الإجابة عنها خلال ثنايا بحثنا وهي مدى ارتباط تطور المواقف الفرنسية بالعامل الاستراتيجي والأمني واتصالها بالدوافع الجغراسياسية الفرنسية المرتبطة بالمجالين التونسي والجزائري؟

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

1.1مفهوم الحدود:

يعرّف مفهوم الحدود في معاجم اللغة العربية على أنّه الحد الحاجز بين شيئين أو "الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر وفصل ما بين كل شيئين حدٌّ بينهما. ومنتهى كل شيء حدّه ومنه أحد حدود الأرضين وحدود الحرم"[1].

إضافة إلى أن «أصل الحد هو اللفظ الجامع المانع. ومعنى الحدّ ما يتميز به المحدود ويشمل على جميعه، وذلك يقتضي أنه يمنع مشاركته لغيره في الخروج على الحد ومشاركة غيره في تناول الحد له وأصل الحد في كلام العرب المنع"[2].

اعتبر بعض الباحثين -في سياق التأكيد على الرابط بين الدولة والحدود-أن ما انبثق عن الصراعات الاجتماعية في أوروبا هي ثلاثة خصائص سادت الحقل الغربي وظلت تحدد وجود "الدولة – الأمة "(Etat-Nation): وهي الرقعة الترابية ثم الشعور بالهوية القومية وأخيرا وجود لغة مشتركة بحيث تصبح هذه اللغة مقننة. فكل سلطة لابدّ أن تمارس مبدئيا على مجال من العلاقات، فسلطة الدولة تمارس مثلا على مجالها السياسي ويُحدّ عادة بتراب معين3.

اختلف الباحثون حول تعريف الحدود، فصار محل جدال بين المؤرخين والجغرافيين ورجال القانون والسياسة بدرجة أولى.

فمفهوم الحدود في معناه العام يُعرَّفُ بكونه رسم لتحديد(ضبط) الفضاء الذي تمتد فيه سلطة المركز على الأطراف والذي يشكل المجال الترابي لدولة ما. فقد أكد "لوسيان فيفر "Lucien Febre" على أن ارتباط الحدود بالمجال يتجاوز المعطى البسيط للخطوط والأشكال الجغرافية إلى الحدود الطبيعية الخاضعة لمبدأ التغير وللمعطى السياسي كعامل مؤثر في مرونة أشكال التحييز الراسمة للمجال4

وقد اقترن هذا المفهوم بظهور الدولة القومية في أوروبا التي يُعدّ فيها المجال والسوق والحدود قاعدتها المادية.

وعلى هذا الأساس يعرّف بأنّه خط التقسيم السيادي الذي يأخذ عادة شكل الحاجز الدفاعي لتحييز المجال، له غايات سياسية واقتصادية مختلفة[5]. ويميّز الجغرافيون بين الحدود الطبيعية والحدود الصناعية، إذ تعرف الحدود الطبيعية على أنها مجموعة الاتفاقيات التي تختارها الدول الأوروبية لضبط الحدود وهي عادة ما تكون الأودية والغابات

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

والجبال(6). وهي الحدود التي توجدها الطبيعة ذاتها وبذلك فإنّ هذه الحدود الفاصلة تتماشى مع الظواهر الطبيعية لسطح الأرض. في المقابل، نجد الحدود المصطنعة وهي الحدود التي تلجأ الدول إلى رسمها وتبيّن عادة بعلامات خارجية كالأبراج والأحجار المرقومة وقد تُعين بخط وهمي كخط الطول والعرض. فالحدود إذا يتم اللجوء إلى رسمها على الخارطة عندما توجد ظواهر طبيعية متميزة بعين المكان الذي تنتهي عنده سيادة الدولة[7].

استند بعض الباحثين على المعيار السكاني في ضبط الحدود على أساس تواجد السكان وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم. وقد سار Lyde "ليد " في كتابه "نماذج الحدود السياسية في أوروبا "في هذا الاتجاه فقد عرف الحدود " بأنها أبعد حد للمنطقة التي يعيش فيها الناس والتي يمكنهم أن يحملوا منها على احتياجاتهم الضرورية من الطعام "[8].

وهناك من استند على معيار السيادة لضبط مفهوم الحدود، إذ اعتبر "Bogs بوج" "أنّ حد الدولة هو ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة ذاتها حقوق السيادة "[9].

يتضح مما تقدم الترابط الجدلي والمتين بين الدولة والحدود. فالحدود هي التي تضبط المجال الذي تمارس فيه الدولة سلطتها السياسية.

يستمد مفهوم "الحدود" مرجعيته النظرية من الحقل الجغراسياسي والقانون الدولي إذ يتفق اغلب الدارسين أن للحدود صيرورة تاريخية خضعت لعملية بناء ارتبطت أساسا بالمركزية الأوروبية إذ أصبحت الحدود تمثل أداة سيادية منذ القرن الثالث عشر. خاصة عندما استطاع الإسبان والبرتغال -في إطار ما يسمى بحروب الاسترجاع -أن تفرض سيادتها على جزء معين من الشمال والجنوب، واتّخذ هذا التحديد بعدا قانونيا منذ معاهدة 1648 التي أنهت حروب الثلاثين سنة. وهكذا استند معظم المؤرخين على هذه المعطيات التاريخية مؤكدين على اقتصار هذا التحول على الغرب فقط وأن فكرة المجال والأرض والتحييز ظلت غريبة على الفكر العربي الإسلامي وأن الكيانات الجغرافية والمغاربية ظلت منذ القرن السابع عشر تعرف نموذج الدولة "البتريمنيالية" التي لا سيطرة لها على المجال وهكذا حمل إليها الاستعمار الفرنسي مفهوما جديدا ألا وهو الحدود قصد تنظيم هذه الفضاءات السائبة[10].

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

2.1دلالات مصطلح الحدود في المصادر الإخبارية:

تتعدد مدلولات مصطلح الحد، فقد تم تداوله في مجال الشرع فحدود الله هي "الأشياء التي بين تحريمها وتحليلها وهي ضربان منها حدود حدّها للناس في مطاعمهم ومشاربهم ومناكحهم، والضرب الثاني عقوبات لحدّ السارق وحدّ الزاني وحدّ المحصن. فسمّيت كلها حدودا لأنها تحدّ أي تمنع"[11]. فأصل الحد إذا هو المنع والفصل بين الشيئين، فحدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام استنادا لقوله تعالى: "تلك حدود الله فلا تعتدوها"[12]. فالحدود "وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب الخطر وترك ما أمر لما في الطبع من مغالبة الشهوات ليكون الحكم بين الناس في الحدود والحقوق"[13]. بالإضافة إلى استعمال هذا المصطلح في مفهوم الشرع فإن للفظ مدلولا ترابيا وسياسيا واجتماعيا.

فبعد انتصار المسلمين على الروم في موقعة سبيطلة 648م، بدأت ولاية افريقية في الظهور وهي ولاية مستقلة عن إدارة مصر وضع نظامها الإداري حسان ابن النعمان وكانت "حدودها الجغرافية والسياسية مطابقة لولاية افريقية البيزنطية، التي كانت تشمل ولاية طرابلس مضاف إليها افريقية نفسها، ثم جزءا مما عرف بإقليم الزاب عند الجغرافيين المسلمين. إنها كانت تشمل تحديدا إقليم قسنطينة وما يليه شمالا حتى ساحل البحر ويمتد غربا فيشمل النصف الشرقي من جبال أوراس وتقف عند حدود ما يعرف اليوم ببلاد القبائل في الجزء الشرقي من جمهورية الجزائر الحالية فتدخل فيها قلعة لمبيزة وتصل إلى البحر فتشمل ولاية بجاية وتصل إلى نهر الشلف، وهي تقريبا حدود ولاية افريقية في التنظيم الذي وضعه حسان ابن النعمان"[14]. وفي تعريف افريقية يطنب صاحب كتاب "المؤنس "في توضيح حدود هذا الإقليم حيث يقول "إن افريقية من بلاد المغرب وعند أهل العلم أن أطلق اسم افريقية فإنهم يعنون به بلد القيروان وأما أهل السير فيجعلونه إقليما مستقلا وله حدود ولهم اختلاف فيه وافريقية أوسط بلاد المغرب" ثم يضيف "وجعلوا حدود المغرب من مصب بحر النيل بالمشرق إلى ساحل البحر المحيط من ناحية المغرب وحدّ بإفريقية بالطول من برقة إلى طنجة وعرضها من البحر الشامي إلى الرمال التي أول بلاد السودان"[15].

وقد استخدم هذا اللفظ للتدليل على الفضاء الذي تصل إليه سلطة الحاكم فابن خلدون يربط المجال بالعصبية، فعند تعرّضه لنشأة الدولة يقول: "فإن توزعت العصائب كلها على الثغور والممالك فلا بد من نفاذ عددها وقد بلغت الممالك حينئذ إلى حدّ يكون ثغرا

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

للدولة وتخمًا لوطنها ونطاقا لمركز ملكها" ويضيف في ذات السياق "فإذا كانت العصابة موفورة ولم ينفد عددها في توزيع الحصص على الثغور والنواحي بقي في الدولة قوة"[16].

يتّضح أن لفظ "الحدّ" يتضمن عدة معان ودلالات تتماهى مع لفظ "التخوم" و"الثغور" و"النطاق" و"الناحية". كما يرتبط "بالعصبيّة" باعتبارها الرابطة الاجتماعية للمجموعات القبلية التي تهيمن على المجال وتراقب الحدود. لكن معنى "الحدّ" لا يقف عند هذا المستوى، إذ يمكن أن يكون دالا على المناطق الفاصلة بين الوحدات الإدارية السياسية لأفريقية الحفصية. أي بين المركز والأطراف "فالدولة في مركزها أشدّ ما يكون في الطرف والنطاق وإذا انتهت إلى النطاق الذي هو الغاية عجزت ... ثم إذا أدركها الهرم والضعف فإنما تأخذ في التناقص من جهة الأطراف. "ثم يضيف المؤلف" فإن المركز كالقلب الذي تنبعث منه الروح، فإذا غُلب انقلب وهلك وانهزم جميع الأطراف"[17].

كما يتواتر استعمال مصطلح "الثغر" بكثافة في المصادر الحفصية وانحصر استعماله للتدليل على حدود افريقية. ولعل الضعف والانحلال الذي شهدته مناطق المغرب الأوسط عرّضته لحملات استيطانية من قبل البرتغاليين والاسبان خاصة خلال العقد الأخير من القرن الخامس عشر. وقد احتدم هذا الصراع بين سكان المغرب والاسبان، خاصة بعد استقرار الأندلسيين المهجرين في سواحل المغرب "فانضموا إلى السكان الأصليين في مهاجمة الثغور الاسبانية. ردا على أعمال الظلم والإرهاب التي مارسها الاسبان ضد الأندلسيين المهجرين"[18]. وقد جعل ابن خلدون من حماية الثغور إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الملك حيث يقول: "وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجني الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور... ومن قصرت به عصبيته عن بعضها مثل حماية الثغور أو جباية الأموال أو بعث البعوث فهو ملك ناقص... وهؤلاء مثل أمراء النواحي ورؤساء الجهات الذي تجمعهم دولة واحدة وكثيرا ما يوجد هذا في الدولة متسعة النطاق، أعني توجد ملوك على قومهم في النواحي القاصية"[19]. لكن ما المقصود "بالثغور"؟

يعرّف صاحب لسان العرب "الثغر ما يلي "دار الحرب،" وهو الموضع الذي يكون حدّا فاصلا بين بلاد المسلمين والكفار. وهو الموضع الذي تخاف أن يأتيك العدو منه في جبل أو حصن"[20].

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

وهكذا تحيل "الثغور" عن المراكز الفاصلة بين ما كان يعرف "بدار الإسلام" و"دار الحرب". "فالثغر" عبارة عن تجهيزات عسكرية غير ثابتة تفصل بين مجالين لهما اختلاف في العقيدة وعلى هذا الأساس فإن المجال يتقلص ويتمطّط بحسب قوة السلطة المركزية أو ضعفها. وكانت طرابلس وجربة وقابس وصفاقس تمثل "الثغور الشرقية" التي تفصل بين افريقية الحفصية والعالم المسيحي. أمّا "الثغور الغربيّة" فتشمل مدن بجاية وقسنطينة وعنابة، وقد تمكّن أبو زكرياء الحفصي وخليفته المستنصر من إخضاع القبائل المتمردة واحتوائها. وبعد استيلائه على قسنطينة وبجاية أنزل أشدّ أنواع العقاب بشيوخ مرداس والذواودة وقبيلة هوارة البربرية، كما طوّع قبائل بني توجين وبني منديل ومليكش وعمل على تأمين "الثغور الغربية" وحمايتها من تدخل بني عبد الواد بتلمسان. وسعى الحكام الحفصيون إلى فرض هيمنتهم على المدن الساحلية البعيدة كتدلس والجزائر ومليانة والمديّة وهي ما تعرف "بالثغور القاصية"،[21] أو ما تسمى في بعض المصادر "بالأطراف"[22]ويسميها ابن خلدون "النطاق" فالأطراف، كما هو معلوم، في ارتباط بالمركز السياسي، فالدولة الحفصية في بداياتها وإن كانت تتحكم في افريقية الشرقية فإن بقية المجال (الأطراف) لم تستطع فرض سيطرتها الكاملة عليه نظرا لامتداده الجغرافي وتنوعه الطبيعي وطبيعة القبائل المسيطرة عليه التي تنزع عادة إلى رفض سلطة المخزن. وسعت هذه المجموعات الطرفية نظرا لقوتها البشرية والاقتصادية إلى تقاسم المجال مع السلطة المركزية، ويبرز تدخلها في الحياة السياسية كلما تراجع وتقلص نفوذ الدولة وهو ما عبر عنه ابن خلدون بقوله : "فإذا كان أمد الدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت، وإذا كان أمد الدولة طويلا... فلا تزال المصانع فيها تشاد ... ونطاق الأسواق يتباعد ... وذلك أن القبائل والعصائب إذا حصل لهم الملك اضطروا للاستيلاء على الأمصار لأمرين: أحدهما ما يدعو إليه الملك من الدعة والراحة... والثاني دفع أمر المنازعين والمشاغبين لأنّ المصر الذي يكون في نواحيهم ربما يكون ملجأ لمن يروم منازعتهم"[23]. اذن هناك بين الدول المركزية على المجالات الطرفية لإخضاعها واقحامها ضمن دائرة سلطتها.

وإلى جانب الثغور والأطراف تردد المصادر الحفصية لفظ "التخوم "ويعرّفه ابن منظور على أنه "منتهى كل قرية أو أرض وهي بمعنى الحدود والمعالم وهي مفصل ما بين الكرتين والقريتين ومنتهى أرض كل كرة وقرية تخومها. ويقال هذه الأرض تتاخم أرض كذا أي

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

تحادّها والأصل أن التخوم هي الحدود"[24]. يرتبط إذا مفهوم التخوم بالأرض ويحيل على معنى الحيازة والتملك. وقد استعمل الزركشي عبارة التخوم للتدليل على المناطق الفاصلة بين المخزن الحفصي والمخزن الزياني إذ "أنّ أبا العنان بعد استيلائه على المغرب الأوسط زحف إلى التخوم الشرقية وانتهى إلى المديّة".

لكن أيضا عبارة التخوم تستعمل للدلالة على الحدود الفاصلة بين العمالات المكوّنة للمجال الحفصي. إذ يخبرنا مؤلف كتاب "الدولتين الموحدية والحفصية" أنّ السلطان أبي عصيدة خرج بمحلّته "فسار وتجاوز تخوم عمله إلى أعمال قسنطينة"[25]

تعددت المصطلحات الدالة على معنى "الحدود" ("التخوم"-ا"لأطراف"-"الثغور"-"النطاق") ولكنها عكست كلها علاقات التفاعل والتبعية المتبادلة بين الجماعات أو المجموعات المكونة للمجال الترابي المتحرك غير الثابت. بيد أن هذه المجموعات الطرفية لم تخضع خضوعا تاما للمراكز السياسية التي تجاهلت بدورها الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كانت تجمع هذه المجموعات.

وقد شكل الفضاء التخومي هاجسا سياسيا وعسكريا للسلطة الحفصية التي يتمدد مجالها في فترة قوة الدولة إلى حدود قسنطينة وبجاية وينحسر في فترات الضعف في الشمال الخصب والشريط الساحلي. وقد رافق نهاية الدولة الحفصية تشتت المجال إلى وحدات عديدة أهمها الملك الحفصي في الشمال الشرقي والدولة "القبلية" الشابية بالوسط والشمال الغربي، لكن رغم هذا التفتت استفاد الأتراك، حكام تونس الجدد، من الموروث المؤسساتي الحفصي وسعوا بدورهم إلى تنظيم المجال بعد القضاء على الحركة الشابية ودحر الاسبان وبعد المواجهات بين دايات الجزائر وبايات تونس لتكون معاهدة 1628 أول اتفاق حدودي بين البلدين، على أن واد سراط هو الخط الطبيعي الفاصل بين المجالين. وهكذا استغلت المجموعات البشرية الحدودية هذه الثغرة وتجاوزت ذلك الحد الطبيعي، وهو ما يعكس محدودية تصور واستبطان المجموعات الطرفية للحدود،[26]بل تواصل نمط العيش السابق ولم يتجاوز وعيهم السياسي وضع التخوم، فقد حافظوا على نفس شبكات التواصل والتعاون المادي والمعنوي رغم سياسة الدولة في مراقبة تنقل البضائع والأفراد. وظل المجال التخومي يتحدد بطبيعة العلاقة بين المجموعات الحدودية والسلطة المركزية.

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

2.الاستعمار الفرنسي يوظف الإشكال الحدودي للتحكم في المجال:

1.2ترسيم الحدود بين تونس والجزائر: الحل الفرنسي للسيطرة على المجال:

يبدو أن المخاطر الأمنية مازلت تهدد الوجود الفرنسي في تونس رغم عمليات التوغل داخل تراب الايالة التونسية. واصلت الحكومة الفرنسية بحثها لمعرفة طبيعة القبائل الحدودية للاستناد عليها في ضبط الحدود، ولكسب مشروعية تاريخية مبررين أحقيتهم في التواجد بالإيالة التونسية، واضعين حدودا تتماشى ورغباتهم الاستعمارية، ففي المراسلة بتاريخ 09 ماي 1881 جاء على لسان وزير الدفاع الفرنسي إلى وزير الخارجية، أنه قام ببحث في أرشيف وزارة الحربية وتمكن من إيجاد خريطة بين الحدود التونسية والجزائرية تعود إلى سنة 1846 بسلم 1/400000[27]. شكلت إذا سنة 1883 بداية ظهور مسألة الضبط الحدودي بين المجالين التونسي والجزائري، حيث تعددت مراسلات المقيمين العامين في تونس والحاكم العام بالجزائر بهذا الشأن، ومع التواجد الفعلي الفرنسي بالمجال التونسي توجه اهتمام الحكام الفرنسيين نحو تنظيم المسائل الداخلية المتعلقة باقتطاع المجبى، نتيجة عدم التزام وانتظام القبائل الحدودي، وهو ما أدى إلى تعدد التشكيات وكثرة العرائض التي كانت تصل للإقامة العامة.

وفي هذا الإطار أبدى قائد قوات الاحتلال "فورجمول" اعتراضا شديدا على مسألة فتح باب التحديد بين تونس والجزائر، مؤكدا أن طلب الفراشيش لا يتعدى مجرد الهروب من ثقل الضرائب الموظفة عليهم، في صورة إلحاقهم بدفاتر المجبى الجزائري، لكونهم سيطالبون بدفع ضريبة "الحكر"، إضافة إلى ضريبة "العشر"، مطالبا بالاكتفاء بعملية التحديد التي وضعها نظام "القرار المشيخي" sénatus-consulte بتاريخ 22 أفريل 1863، الذي حدد مجالات مختلف الدوائر والمقاطعات الجزائرية[28].

هكذا ظهرت الخطوط الكبرى للسياسة الاستعمارية الفرنسية. يبدو أن أهم أهدافها كان الحفاظ على ممتلكات فرنسا بتبرير "الوضع القائم"(statuquo)، دون المساس بالممتلكات الجزائرية، متجاوزين بذلك كل الروابط التاريخية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين ساعين إلى الفصل بين المجموعات الحدودية التي تنتمي إلى مجال واحد، والتي لها بنيتها الذهنية الخاصة، ولا طالما اعتبروا أنفسهم منذ القدم "أسياد الحدود" رافضين بذلك كل تدخل خارجي يهدف إلى السيطرة على الأرض والإنسان.

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

تم الإسراع إذا في تكوين لجنة سنة 1883, للنظر في المناطق المتنازع عليها بين النمامشة والفراشيش, إذ قام قائد منطقة قسنطينة بتكليف الضابط "باشولي" (Bachelier) بمهمة تمثيل الحكومة الجزائرية كما كلف "شيرون دوكازانيير"(Cheron de casanière) قائد مركز فريانة بتمثيل الجانب التونسي في هذه العملية, وتقرر اجتماع اللجنة يوم 05 ديسمبر 1883 بحضور أهالي يمثلون القبائل المتنازعة على ملكية الأرض. وواجهت هذه اللجنة بعض المصاعب منها اعتراض "شيرون دوكازنيير" على قيام اللجنة بعمليات تحديد تشمل كامل الشريط الحدودي لدائرة تبسة مصرا على التزامه بالأوامر التي أعطيت له وتتمثل في النظر فقط في الخط الحدودي بين المجالات المتنازع عليها، ولكن حرص السلط الفرنسية على تسهيل أشغال هذه اللجنة جعلها ترسل أوامر ل "شيرون" بضرورة التفاعل مع عضو اللجنة الجزائرية وان تشمل عملية التحديد كامل دائرة تبسة.

أنهت اللجنة أشغالها بوصولها على النقطة الحدودية من خنقة الصفصاف إلى الضفة الشمالية لشط الغرسة، أين ينتهي مجال تبسة ويبدأ مجال دائرة بسكرة.

إجمالا يبدو أنّ خط التحديد المتعلق بدائرة تبسة قد فرض من قبل السلطة الفرنسية، ولم يصطدم بمعارضة تذكر، الاستثناء الوحيد هو اعتراض أولاد سيدي عبيد والفراشيش، إلا أن الترسيم قد أنجز دون مراعاة المطالب الأهلية وهكذا انتهت أشغال اللجنة ووضعت ما يمكن تسميته ب "محضر جلسة الضبط الحدودي".

يبدو أن أعضاء هذه اللجنة قد اتخذوا نقاط حدودية طبيعية مثل الأودية والجبال لرسم الخط الحدودي الفاصل بين المجالات القبلية المذكورة. لكن الجنرال "بولنجي" "Boulanger" قائد قوات الاحتلال في تونس أثار في مراسلة إلى المقيم العام مسالة الضبط الحدودي في هذه المنطقة بعد القيام العديد من النزاعات من قبل أهالي القبائل التونسية مدعيين أنهم لم يمضوا على أعمال اللجنة ومحضر جلستها نظرا لتحييّز أعضائها للجانب الجزائري وإغفال للمطالب التونسية[29]. ورغم محاولة الإقامة العامة تجاوز هذه الإشكالية بإقناع حكومة البلاط الحسيني بتبني مخطط لجنة "باشولي-دوكازنيير"، إلاّ أن باي تونس اتخذ موقفا صارما وفضّل الاستماع إلى شكاوى الأهالي، متبنيا موقف المدافع عنها ورافضا بذلك مخطط لجنة 1883.

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

تواصلت المراسلات من الحاكم العام بالجزائر للإقامة العامة بتونس مؤكدة على عدم احترام القبائل التونسية للمخطط الحدودي الجديد وفق ما جاء ضمن لجنة 1883[30]. وقد ادعت فروع من "الزرادمة" و "العلاونة" من قبيلة النمامشة الجزائرية ملكية أراضي يحرثونها أولاد سيدي الحمادي،[31] وهو ما أدى إلى اندلاع مناوشات بين الطرفين وانتقل آنذاك عددا كبيرا من أولاد سيدي الحمادي ما يقارب 570 خيمة للإقامة بضواحي "نقرين" داخل التراب الجزائري[32]. والجدير بالذكر أن أولاد سيدي الحمادي خلال أعمال لجنة التحديد سنة 1883 كانوا قد أثاروا مسألة انتمائهم للمجال الجزائري مطالبين بالأراضي الواقعة غرب " بير العاتر" حتى جبل "فوة" وجبل "أنك" و "بير بوناب"، لكن اللجنة التي كلفت بأعمال التحديد لن تأخذ بعين الاعتبار مطالب أولاد سيدي الحمادي.

لم يستطع المقيم العام بتونس من إقناع الحكومة التونسية بعدم الإصغاء للشكاوى التي تقدمت بها مختلف القبائل بل أكدت الحكومة التونسية أن الأهالي لم يمضوا على محضر الجلسة نظرا لاحترازهم على أعمال هذه اللجنة التي أغفلت المطالب المقدمة إليهم إضافة إلى عدم إعلامها الحكومة التونسية بعمليات التحديد الجديدة. أمام تصلب الموقف التونسي فضلت الحكومة الفرنسية اللجوء إلى عملية تحديد جديدة في المنطقة الحدودية بين الدائرة المختلطة بمارسوت والمراقبة المدنية بالكاف تحديدا بين النقطة الحدودية ملتقى وادي ملاق ووادي القصب وصولا إلى هنشير الصفصاف.

تحددت بذلك مهمة اللجنة الجديدة للنظر في المنطقة الواقعة جنوبي وادي ملاق حتى هنشير الصفصاف خاصة في ملكية هنشير " الفالتة"، حيث صرح الباي أنه يملك وثائق وخرائط تثبت هذه الأرض للمجال التونسي. وقد عملت السلطة الفرنسية على إضفاء شرعية أكثر على أعمال اللجنة الجديدة التي امتدت أعمالها ثلاثة أيام بين 07 و09 ماي 1886 وأسفرت أعمالها عن تبعية هنشير "الفالتة" إلى قبيلة أولاد بوغانم فتغير بذلك خط التقسيم ليصبح انطلاقا من النقطة الحدودية ملتقى وادي ملاق ووادي القصب، يمر خط التقسيم محاذيا لمجرى هذا الأخير حتى ملتقاه مع "وادي الشرايرية" ثم يتبع وادي "الدفلة" ووادي "الحرايرية" حتى هنشير "مزايدية".

يتضح مما سبق، أنّ السلطة الفرنسيّة سعت إلى إرضاء الحكومة التونسيّة وكسب موافقة الباي على عملية الضبط الحدودي لا فقط في هذه المنطقة، وإنما على كامل الشريط

الحدودي. وفي هذا الإطار وتدعيما لنجاح ما أرادته السلطة الفرنسية، أصدر الباي إعلانا يقر فيه الضبط الحدودي كما جاءت به لجنة 1886 بين مجلات أولاد بوغانم وأولاد سيدي يحي بن طالب.

بصورة أدق إقرار الحكومة التونسيّة موافقتها بدأ أعمال التحديد حسب الطريقة التي اختارتها فرنسا من خلال هذه اللجان الفرنسيّة التي تنظر في المجالات المتنازع عليها.

رغم محاولات السلطة الفرنسيّة عدم إثارة موضوع قبيلة أولاد سيدي الحمادي، فإنّ هذه القبيلة نظرا لتحركاتها على مستوى الشريط الحدودي فقد أقلقت السلطة الاستعماريّة خاصّة في ظل تواصل التقارير بشأن هذه المجموعات من قائد قسنطينة إلى الحاكم العام الفرنسي تصف جل هذه المراسلات عدم احترام مجموعات قبيلة أولاد سيدي الحمادي للمراقبة الحدوديّة وعدم امتثالها للأوامر الحكوميّة التي تحد من نشاطها الاقتصادي.

إنّ فرعي قبيلة أولاد سيدي عبيد وهم أولاد سيدي الحمادي وأولاد سيدي عبد الملك الذين هاجروا إلى تونس لم يستطيعوا إقناع لجنة 1883 بمطالبهم الترابية وحقوقهم بالجزائر، كذلك تواجدهم بتونس لم يعطهم حق تملك أية أرض وإنما تواجدهم اقترن بقبولهم من قبل بعض القبائل الحدودية التونسية نزولا تحت رغبة البلاط الحسيني. لكن هذا الوضع سيتغير خاصة بعد مطالبة فرعي قبيلة أولاد سيدي عبيد العودة إلى المجال الجزائري. وفي هذا الإطار أقرت الإدارة الفرنسية عودة أولاد عبد الملك إلى الجزائر واستقرارهم بالمنطقة الواقعة جنوبي تبسة أو ما يطلق على هذا المجال " بالمراعي الصحراوية" وتمسح الأراضي بهذا المجال حوالي 92000 هكتار تمتد جنوب منطقة الماء الأبيض، تحد هذا المجال واحات "نقرين" و"فركان" من الجنوب، وجبل "فوة" ومرتفعات النمامشة من الغرب والحدود التونسية من الشرق. وقد نتج عن هذا تواجد أولاد عبد الملك بهذا المجال.

إضافة إلى ذلك مثلت ندرة المياه والمساحات المخصصة للرعي، موضوع جدال وصراع بين أولاد سيدي عبد الملك وبقية المجموعات البشرية المتواجدة بهذا المجال. وقد قررت السلطة الاستعمارية إلحاق أولاد عبد الملك بدوار بكارية بحكم ضعف حجمهم الديمغرافي. إضافة إلى أن حركة انتجاع أولاد سيدي الحمادي المنتشرين ببلاد الجريد وتحولهم باتجاه مراعي بتبسة وعقلة الحرشان وهو ما أقلق أولاد سيدي عبد الملك.[33]

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

لم تتمكن الحكومة الفرنسيّة من السيطرة على عمليّات الهجرة المتواصلة من قبل فرعي قبيلة أولاد سيدي عبيد. ولم يبقى أمامهم سوى الرضوخ أمام الأمر الواقع والعودة إلى إعادة ملف التحديد التي انتهت عنده أعمال لجنة 1886. وبالفعل كان لها ذلك بإعادة تشكيل لجنة مشتركة سنة 1888، لكن هذه المرة ستكون أكثر صرامة بالإضافة إلى أنّ عملية رسم الحد ستكون ميدانيا بوضع علامات مثبتة على الأرض.

حرصت السلطة الفرنسيّة على حضور عدد كبير من الأهالي كممثلين عن الجانبين التونسي والجزائري لإضفاء صبغة شرعيّة على أعمال هذه اللجنة. وقد بدأت أعمالها يوم 27 أفريل 1888 وانتهت أشغالها يوم 29 من نفس الشهر. وعملت اللجنة على ضبط الحدود بين مجالات قبائل أولاد ناجي من الفراشيش مقابل أولاد سيدي عبيد من الجزائر. وتم الاتفاق على أنّ خط التحديد يمتد من خنقة الموهاد إلى خنقة الجمل.

أبقت عمليات التحديد على نفس المخطط الحدودي كما رسمته تقريبا لجنة 1883، ولم تأخذ بعين الاعتبار الاحتجاجات المقدمة من قبل أولاد وزاز من الفراشيش وفرعي قبيلة أولاد سيدي عبيد (أولاد سيدي الحمادي – وأولاد عبد الملك)، واعتبرت أنّ الاحتجاجات لا تستند على أية وثائق تؤكد ملكيتهم للأرض، في المقابل تعلل فرعي قبيلة أولاد سيدي عبيد المتواجدون بالمجال التونسي أنّ انتقالهم لتونس كان ظرفيا إما تهربا من الضرائب المجحفة التي كانت مسلطة عليهم، وإما هروبا من سياسة المتابعة والملاحقة من قبل السلطة الاستعمارية.

اعتبرت السلطة الفرنسية أنّ الحل الوحيد لإنهاء الإشكال الحدودي هو عودة الخيام التي انتقلت إلى المجال التونسي وأنه سيتم النظر في إمكانية عودتهم إلى أراضيهم بعد تسوية وضعياتهم في تونس[34].

يبدو أنّ هذا الإجراء الفرنسي يعكس توجها جديدا للإدارة الفرنسيّة الغاية منه حصر هذه المجموعات داخل فضاءات معينة لتسهيل عمليّات المراقبة وبالتالي تحويل الصراع من صراع ضد المستعمر إلى صراع بين العروش المتواجدة على نفس المجال. ولكن هذا الإجراء لم يمنع من تجدد النزاعات حول ملكيّة الأراضي في المنطقة الحدودية، وأرجعت السلطة الفرنسية هذه التوترات إلى عدم وضوح بعض النقاط الحدودية، واعتبرت أن إمضاء الأهالي على محاضر الجلسات إقرارا رسميا بعملية التحديد مثلما أفضت عنه لجنة 1883

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

و1888. وفي هذا الإطار تتنزل النزاعات التي حدثت بين أولاد وزاز من الفراشيش وأولاد سيدي عبيد من الجزائر حول الأرض التي تقع بين "عين ظفرة" و"هنشير فالية". وإثر ذلك تقرر القيام بلجنة مشتركة للنظر في ملكية هذه القطعة الترابية. وقد اعتبرت السلطة الفرنسية بعد نجاح اللجان السابقة وموافقة الباي عليها خاصة بعد تبني بعض المطالب التونسية، أنه لا بد من وضع علامات واضحة تبين النقاط الحدودية، وتكونت على إثر ذلك اللجان تباعا سنوات 1893 و1896في المناطق الحدودية الفاصلة بين النقطة المعروفة ب "رأس مرجى بن فالية" و "خنقة الجمل" وعملت كلها على تطبيق المخطط الحدودي للجنة1888[35].

وفي إطار تطبيق مبدأ الحدّ الفاصل نظرت لجنة 1890 في الخط الفاصل بين أولاد علي حشيشة من الجزائر وأولاد علي مفدا من تونس. وتم الاتفاق على أنّ الخط الفاصل بين المجموعتين يمتد من كاف عبد الله إلى حدود كاف بوحافة[36]. في حين أنّ لجنة 1894 اهتمت بضبط المنطقة الممتدة من ساحل البحر وصولا إلى كديّة الحمّار.

واصلت لجان التحديد النظر في النقاط الحدوديّة الخلافيّة حيث نظرت اللجنة المكونة في أواخر 1896 في كامل المنطقة من الشريط الحدودي بين وادي ملاق ووادي مجردة. فانتظمت عمليات الترسيم بداية من 17 ديسمبر 1896 فنظرت اللجنة أولا في النقطتين الحدوديتين: ملتقى وادي مجردة وصولا إلى النقطة الحدوديّة ذراع السوايل حيث تم ترسيم الحدود بصفة نهائيّة اعتمدت بالأساس على نقاط طبيعية وهي وادي مجردة وقمم بعض الهضاب وصولا إلى النقطة المسماة "بذراع السوايل"[37], أما ثانيّا فقد نظرت اللجنة في وضع خط التقسيم انطلاقا من وادي ملاق ووادي القصب وصولا إلى النقطة الحدوديّة "بفج الصفا", ويبدو أنّ الأهالي الذين حضروا عمليّات الترسيم لم يظهروا أي اعتراض على المخطط الحدودي بل أمضوا على محضر الجلسة[38].

انطلقت اللجنة في ترسيم الحدود بين ذراع السوايل وفج الصفا ولكن تضارب مطالب الأهالي جعل اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق ولفض هذا الإشكال دعت الحكومة التونسية إلى حضور حكم فرنسي للنظر في هذا الخلاف وهكذا "دولاري" للنظر في المنطقة المتنازع واعتبر أن المطالب المقدمة من الجانب التونسي غير كافية. واقترح أن يتم تبني المخطط الحدودي الذي طالب به الجزائريون مع إدخال بعض التغيرات ليكون بذلك خط التقسيم الفاصل بين المجال التونسي والجزائري من وادي ملاق إلى وادي مجردة يمر من

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

النقطة الحدودية ملتقى وادي مجردة بوادي غول حتى شعبة القصب ثم كديّة الزوابين ففج الملاحة حتى ذراع السوايل ومنها عبر مضيق سيدي خريريب ليتبع وادي الرمول فيصعد مع مجرى هذا الوادي حتى مضيق فج الصفا فيمر عبر جبل قارة وفي خط شبه مستقيم حتى ملتقى وادي ملاق بوادي القصب. وهكذا وضع الحكم "دولاري" رسم الشريط الحدودي بين المجال التونسي والمجال الجزائري من وادي ملاق إلى وادي مجردة وهو خط التحديد النهائي[39].

وتشير التقارير الفرنسيّة أنّه بالرجوع إلى خرائط 1851 و1869 فيما يتعلق بخط التحديد بين قبيلة أولاد ناصر والمجموعات المقابلة لا يمكن اعتبار جبل أم الديس هو الحد الفاصل بين المجالين التونسي والجزائري على اعتبار أنّ هذا التحديد يمر عبر جبل الغرّة مرورا بجل الدير. عموما مثل إشكال التحديد بين جبل الغرّة وقرن عائشة محل تجاذبات وجدال كبير بين الجانبين التونسي والجزائري وتصلبت فيه المواقف. ولئن رأت السلطة الفرنسيّة أن من مصلحتها توسيع مجالها الترابي فإنّ الجانب التونسي تمسك بدوره في الدفاع عن ملكيّات القبائل التونسيّة. إنّ السلطة الفرنسيّة أكدت على أن خط التحديد ينطلق من جبل الغرة إلى قرن عائشة ويفصل بين مجالات المراسن ووشتاتة التابعة لتونس وقبائل الشيابنة وأولاد ناصر التابعة للمجال الجزائري. تبرر الإدارة الاستعماريّة أنّ دوافع الفصل بين المجالين هو تكاثر الاغارات على شاكلة ما قامت به وشتاتة من نهب لمواشي الشيابنة. بدأت أشغال هذه اللجنة في 29 جوان 1896، وتكونت من المراقب المدني بسوق الأربعاء "شنيل" "chenel" ومدير القالة "مورو"moreau"، إضافة إلى ممثلين عن مصلحة الغابات التونسيّة الجزائريّة وانتهت أشغال هذه اللجنة ولم تتوصل إلى اتفاق حول خط التقسيم نظرا لاصطدام الجانب التونسي بالمطالب الجزائرية ذات الطابع السياسي[40].

إنّ هذا الأمر جعل السلطة الفرنسية تتخذ دور المقرر في المجال الترابي بدعوى الحفاظ على المصلحة العامة والقضاء على النزاعات التي من شأنها أن تخل بالأمن العام. وهكذا عملت الإدارة الاستعماريّة على مراجعة بعض النقاط الحدودية.

يبدو أنّ مصلحة الغابات قد أثارت من جديد عدم دقة المخططات الحدودية التي أقرتها اللجان السابقة خاصّة بين كديّة الحمار وكاف عبد الله فتقرر تكوين لجنة مشتركة يوم 15 أكتوبر 1896 للنظر في هذه المسألة وتدقيق بعض النقاط الحدودية.[41]

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

أما جنوبا في المنطقة بين كاف عبد الله وجبل الغرة أثارت أيضا مصلحة الغابات إشكال جديد ارتبط بتدقيق مخطط لجنة 30 جانفي 1890 فيما يتعلق بعديد النقاط مثل كاف ثابت, فحسب الوثائق التي صادق عليها الباي فإنّ خط التقسيم يمر عبر الكاف[42],بينما أكدت السلطة الفرنسية بأن كاف ثابت بأكمله يتبع المجال الجزائري, فتقرر بذلك تكوين لجنة للنظر في هذه المسألة بتاريخ 15 أفريل 1901 لكنها لم تتوصل إلى حل, وتبين مرد الخلاف أنّ التقارير والخرائط التي أرسلت إلى الباي مغايرة للوثائق لدى مصلحة الغابات, لذلك قدمت هذه الأخيرة اعتذارها إلى الحكومة في الجزائر لتعديها على مجالها.[43]

نتبيّن مما تقدم، أنّ مفهوم الحدود تحول منذ الفترة الاستعمارية وتحديدا منذ اتفاقية 1888 من مفهوم الحد الواصل إلى مفهوم الحد الفاصل، وهو ما يعكس التوجه الجديدة للإدارة الاستعمارية. وقد ترتب عن عملية تسطير الحدود إنشاء مؤسسات رقابة جديدة تتكون من وحدات عسكرية وأمنيّة تزعم أنها ستحافظ على أمن المنطقة الحدودية من تعديات القبائل وخرقها للمجال الحدودي دون الالتزام بالأوامر المنتظمة لعمليات التنقل.

فرضت فرنسا حدودا جديدة على السلطة التونسية تخضع بالأساس إلى تغير موازين القوى حسب التحولات الجديدة دون الأخذ بعين الاعتبار العلاقات التبادلية التي كانت قائمة بين المجموعات التونسيّة والجزائريّة.

يمكن القول، أنّ التحديد الجديد، هو عملية مسقطة اتخذت طابعا سياسيا سرعان ما تحول إلى ما هو عسكري تمثل في تركيز "الثكنات" و"أبراج المراقبة" بهدف تضييق الخناق على تحركات القبائل. وقد عملت الإدارة الفرنسيّة بعد رسم الحدود على إخضاع كامل المجال بإدخال عدّة تغييرات واتخذت عدّة إجراءات إدارية تمثلت في التنصيص على تراخيص التنقل، حيث انعقدت الاتفاقيات بين البلاد التونسية والبلاد الجزائرية في هذا الشأن وذلك لإيجاد بعض التسهيلات لأهالي المنطقة الحدودية

2.2الرقابة الإدارية لتنقلات الأهالي عبر المجال الحدودي: قواعد المر اقبة الجديدة

تزامنت إجراءات المراقبة الحدوديّة مع بداية أشغال ضبط الخط الحدودي الفاصل بين المجال التونسي والمجال الجزائري. فقد كان الخوض في أشغال الترسيم لا تدفعه فقط الضرورة المجاليّة، لكن هذه الأخيرة تمثل الغطاء الذي يشمل فرض مراقبة أمنيّة، كان

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

الغرض منها الحدّ من المشاكل التي طالما أرهقت السلط الفرنسية منذ إلحاقها للمستعمرة الجزائرية، والمرتبطة أساسا بفك حالة الالتحام الاقتصادي والاجتماعي التي تصطبغ به المنطقة الحدودية والتي مثلت دعامة لإشكاليات عديدة، واجهت الوجود الفرنسي في الجزائر وأعطت للمنطقة الحدودية صبغة المجال المستقل بذاته. فلم تنجح المحاولات العديدة للسلطة الفرنسية قبل انتصاب الحماية في تونس في خرقه والتغلغل فيه[44].

كما لم تكن نتائج هذه المحاولات، سوى تفاقم بعض الظواهر التي كانت في مجملها تمس الوجود الفرنسي في المنطقة وتعرقل محاولاته "تحييز" المجال الحدودي. فهل كان انتقال المستعمر الفرنسي للسيطرة على الجانب الاخر من الحدود بغرض وضع مخطط تقسيم ترابي يلائم تطلعاته وأهدافه الأمنيّة، كفيلا بإيقاف هذه الظواهر وتغيير واقع الحدود، عما كان قبل ضبطها؟

عملت السلطة الفرنسية على وضع قواعد المراقبة الحدودية، تمثلت أساسا في وضع قوانين تهدف إلى إيقاف عملية لجوء "المجرمين" وهي صفة أطلقت عل كل فار من أيدي السلط الفرنسية سواء كان نشاطه إغاريّا أو جهاديا – المتخذين من المنطقة الحدوديّة مجال عبور إلى الإيالة التونسية فتم إقرار تنظيم مشترك، كان "جول فيري" وزير الخارجية الفرنسي، صاحب البادرة الأولى في وضعه[45]. وتم الاتفاق على تبني ما اصطلح على تسميته " معاهدة المنع"(convention d'extradition) التي ضمت أهم الإجراءات المتخذة في شأن المطلوبين من العدالة في البلدين، وكيفية نقلهم إلى المحاكم في تونس والجزائر على إثر فرارهم عبر الحدود[46]. وقد أقرها الباي بتاريخ 2 ديسمبر 1885[47]. لكن نص هذه المعاهدة جاء مبهما حيث كان ضغط "فيري" على السلط الفرنسية في تونس والجزائر حتى يقع تبنيه[48]. رغم اقتصاره على إجراءات عامة لم تشمل تفصيلات واضحة حول الإجراءات المتخذة-كما أن بدايته توضح الخط الحدودي الفاصل بين البلدين. أوجب إعادة مراجعة لهذه المعاهدة التي مثلت أول إجراء يتخذ في شأن تنظيم تنقلات الأهالي في المنطقة الحدودية موازاة مع إجراءات المراقبة الحدودية التي تمثلت أساسا في تطبيق مبدأ الاستظهار بتصاريح السفر، والتي أصبحت تتضمن إضافة إلى المعلومات الشخصية عن المتنقل، وجهة المسافر وغرضه من السفر ومدة الإقامة[49]. وقد كان العساكر الفرنسيون يتشددون مع محاولات المرور دون

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

تصاريح، فوصل بهم الأمر إلى التحفظ بالمتنقل دون تصريح، حتى يسوي وضعيته[1]. كذلك تدوين العساكر العاملين في المراكز الحدودية لقوائم تحمل أسماء الأشخاص الذين يحاولون المرور عبر الحدود وترسلها إلى السلطة في تونس والجزائر[50]، للتأكد إذا ما كانوا غير مطلوبين من العدالة. لكن هذا التشدد لم يستطع إيقاف عمليات الاختراق التي تواصلت طوال فترة انتصاب الاحتلال في تونس[51].

حرصت السلط الفرنسية على منح المجموعات الحدودية أراضي مرعى في دواخل مجال انتمائهم حتى لا يضطروا إلى الانتقال عبر الحدود، وهو ما حدث فعلا مع بعض الأهالي لقبيلة خمير الذين تعودوا على التحول إلى منطقة نهد للقيام بالنشاط الزراعي، فقام المقيم العام ونزولا عند رغبة الحاكم العام بالجزائر بمنحهم أراضي تابعة للدولة داخل مجالهم. لكن ما كان يثير تخوف السلطة الفرنسية هو أن بعض الأهالي أو القبائل التي انتقلت طلبا للمرعى كانت تحاول الاستقرار أو "التحوز" على بعض المناطق التي انتقلوا إليها الشيء الذي كان يثير عدد النزاعات تقديم الشكاوي[52]. وسعيا منها إلى تجاوز الإشكاليات التي ما فتئت تطرح رغم تراجعها منذ تنظيم عملية التنقل على الحدود فقد قامت السلط الفرنسية بتعديل "معاهدة المنع"، من خلال توضيح أكثر للعديد من النقاط التي تخص تنقلات الأهالي على الحدود والإجراءات المتخذة في شأن "الفارين" من العدالة خاصة وتنظيم تبادل "المجرمين" بين السلط في الجزائر وفي تونس، وكذلك ضبط قوانين تخص أشغال المحاكم في هذا الصدد وذلك منذ 1901.[53]

لكن ما كان يؤرق السلطة الفرنسية هو المطالب الترابية للأهالي على الجانبين من الحدود، فقد كانت تتخوف من وضع عملية التحديد موضع تساؤل من جديد، بعد العمليات المرهقة والمتعددة والطويلة في هذا المجال والتي امتدت قرابة العشر سنوات، أرادت من خلالها أن تضع حدا لعديد الظواهر التي ارتبطت بالمنطقة الحدودية والتي طالما أرهقت السلط الفرنسية وكان أهمها النزاعات الترابية بين الأهالي والقبائل.

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

ولئن حاولت الإدارة الاستعمارية من خلال القيام بعمليات الضبط الحدودي واتخاذ إجراءات المراقبة الحدودية المتصلة أساسا بإحداث مراكز الديوانة ومراكز الأمن على طول الشريط الحدودي والتي لقيت اهتماما كبيرا يمكن ملاحظته لا فقط من المراسلات العديدة بين السلط في الجزائر وفي تونس وإنما كذلك بكونها، كانت تفرد لها مؤتمرات كاملة، كان أهمها مؤتمرات "بلدان شمال إفريقيا" المستعمرة[54]. لكن كل ذلك لم يمنع ظهور العديد من الاعتراضات سواء على أوامر المنع الخاصة بتنقلات الأهالي أو القبائل، أو قيام العديد من النزاعات حول المطالب الترابية[55]. والتي كانت إلى الإقامة العامة عن طريق الحكومة التونسية التي ما فتئت تتلقى عرائض وشكايات حول افتكاك أراضي على الشريط الحدودي.[56] وهي نزاعات إن كان بعضها صادرا عن سوء فهم للمخططات الحدودية فإنّ أكثرها مرتبط أساسا بعدم تقبل الأهالي لعمليات الترسيم الحدودي.

كما لم تستطع عمليات الترسيم الحدودي وتجزئة المجال إيقاف حالة التواصل بين الأهالي في المنطقة الحدودية, فورود الأسواق وتواصل المبادلات والنشاط الاقتصادي سواء كان قوافليا أو انتجاعيا ظلّ قائما, أسهمت فيه بعض الوضعيات الخاصّة التي تم إقرارها مع أشغال التحديد, مثل الاشتراك في استغلال أراضي المرعى ونقاط المياه في الجنوب, وهي كلها معطيات أبقت وحافظت عل الصبغة التواصلية للمنطقة الحدودية كمجال عبور وأنعشت خاصة النشاط الاقتصادي على الحدود وأضفت عليه صبغة سلمية, بعد أن أصبحت فكرة قبول مجال مغاير تتغلغل ببطيء داخل أوساط الأهالي في المنطقة الحدودية, وجعلها تتجاوز شيئا فشيئا الصبغة السياسية التي طالما ارتبطت بالمنطقة الحدودية عقب إلحاق الجزائر[57].

خاتمة:

عملت السلطة الفرنسية على توظيف الحدود لشرعنة إلحاق المجال التونسي بالجزائري. فبعد فشلها في "تركيع" سكان المنطقة الحدودية، ارتأت الإدارة العسكرية العودة إلى إثارة إشكال التحديد بين المجالين، فعملت على إثارة التوترات بين المجموعات القبليّة التونسيّة والجزائرية عبر تحريض القبائل عن بعضها البعض حتى أنها بالغت في إعطاء إحصائيات مغلوطة عن المناوشات الحدودية وأحرجت سلطة البايات بأن الاغارات والحوادث الحدودية قد زادت لذلك يجب التدخل للحفاظ على أمن المنطقة الحدودية. وعلى هذا الأساس عملت فرنسا على إيجاد لجان مشتركة للنظر في الحدود الفاصلة بين المجالين خاصّة في المناطق

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

المتنازع عليها. وهكذا تم تحديد الخطوط الفاصلة بين القبائل التونسيّة والجزائريّة خاصة بين ملكية الأراضي المتنازع عليها إلا أنّ السلطة الفرنسيّة كانت منحازة للقبائل الجزائرية ولم تأخذ بعين الاعتبار الحجج والبراهين المقدمة من قبل المجموعات التونسية، مدعيّة أنّ الحجج المقدمة غير مقنعة.

تمكنت إذا السلطة الاستعمارية من إصدار العديد من الأوامر والمناشير للضغط على المجموعات القبلية وإرغامها على قبول الحد الفاصل بين المجالين التونسي والجزائري. وقد كان لفرنسا الدور البارز في عمليات التحديد متناسية بذلك ما يجمع أهالي المنطقة الحدودية من علاقات متينة اختلط فيها السياسي بالاقتصادي والديني.

المصادروالمراجع:

1-المصادر:

***باللغة العربية:**

- ابن خلدون (عبد الرحمان): المقدمة، الجزء الثاني، الدار التونسية للنشر، 1989.
- ابن خلدون (عبد الرحمان): كتاب العبر في ديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد الأول، القسم الأول، دار الكتاب اللبناني 1956.
- ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين): لسان العرب، المجلد الثالث، دار صادر بيروت، ص. 140.
- الزركشي اللؤلؤي (محمد بن ابراهيم): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق وتعليق محمد ماضور، تونس، الطبعة الثانية، 1966.
-ابن أبي دينار (محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني): المؤنس في اخبار افريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، الطبعة الاولى، 1286ه.
-البقرة آية 229.
- أ.و.ت: السلسلة أ، الصندوق 204، الملف 10، الملف الفرعي03، الوثيقة عدد. 57. بتاريخ 20 أفريل 1884. "مراسلات وتقارير ومحاضر جلسات وأوامر وخرائط تتعلق بضبط الحدود التونسية – الجزائرية بين تبسة وتالة وقفصة".
- أ.و.ت: السلسلة أ، الصندوق 204، الملف 07، الملف الفرعي رقم 03، "مراسلات ومحاضر جلسات وخرائط تتعلق بضبط الحدود التونسية والجزائرية من وادي مجردة إلى ذراع السوايل، الوثيقة عدد.09.
- أ.و.ت: السلسلةأ، الصندوق 204، الملف عدد08، "مراسلات ومحاضر جلسات وخرائط تتعلق بضبط الحدود الجزائرية بين ذراع السوايل وفج الصفا"، الوثيقة عدد.08.

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

- أ.و.ت: السلسلة، أ الصندوق 204، الملف رقم 04, الملف الفرعي عدد01, "ضبط الحدود بين كدية الحمار وكاف عبدالله ,الوثيقة عدد.10.

***باللغة الأجنبية :**

A.O.M, B A13, C25 H11, dossier2, « Délimitation entre les ouled bou-chanem et les ouled sidi yahia ben taleb (1883-1901), folios.102-227.

-A.O.M, B A15, C25 H12, dossier05, « Contestation entre djebel ghora et guern aicha et entre dhrasouail et le col de safsaf : suivies d'arbitrage et d'indemnité (1897-1898), folios.647-701-702.

-A.O.M, B A42, C 25H29, dossier04, « frontière Algero- Tunisienne, violation du territoire : ouled Ali mfadha, ouled ayoub, ouled sidi el hammadi (1894-1896), folios.489.

-M.A.E, G4, C 27 2HBIS, « Notices des Tribus : frontière ,Cercle du Kef Algérie, folios.50.

-S.H.A.T, B S265, C 2H25, dossier6, « Confins frontaliers entre Tribus et entre Autorité de Tutelle d'Algérie et de Tunisie, date 1881-1893, folios.330.

2-المراجع:

***باللغة العربية:**

- التايب (المنصف): "المجال والسلطة خلال العهد العثماني"، مجلة روافد عدد4، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس,1989.

- الجاسور (ناظم عبد الواحد): اشكالية الحدود في الوطن العربي (دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1, 2000.

- العايدي (فتحي): الجيش الاستعماري والمجتمع المحلي بالبلاد التونسيّة 1911-1943، جامعة منوبة، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2011.

- القصاب(أحمد): تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تحقيق حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1986.

- المحجوبي (علي): انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سيراس للنشر، الطبعة الأولى,1986.

- المشيشي (فاتن): ضبط الحدود التونسية – الجزائرية من 1881-1962، بحث ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس،2009.

- دغيم (سميع): موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والاسلامي، مكتبة لبنان، ط 1، 2000.

- رحمة (بورقية): الدولة والسلطة والمجال، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطبيعة، بيروت، ط1، شباط، فبراير، 1991.

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

- سامح البر (عزيز): ترجمة علي عامر (محمود): الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، دار النهضة العربية، ط 1، 1989.

- منصور (عدنان): استراتيجية الهيمنة، الحماية الفرنسيّة ومؤسسات لدولة التونسيّة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، الطبعة الثانية, 2005.

جودة (عبد الرحمان هلال) محقق: رسالة في الحد للقاضي أبي سلمان الباجي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية في مدريد، المجلد الثاني عدد 1 و2، 1954.

زينهم محمد غرب (محمد) محقق: تاريخ افريقية والمغرب للرقيق القيرواني، دار الفرحاني للنشر والتوزيع، ط 1، 1994.

الماجري(الأزهر): القبيلة الولائية والاستعمار، أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830-1890، مسار التفكيك واليات المقاومة، المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، تونس 2013.

***باللغة الأجنبية:**

-Febre (Lucien): «La terre et l'évolution Humaine: Introduction géographique à l'histoire»، Paris ،Albin Michel.

Lacoste (Yves): «Typologie géopolitique» ،in problèmes de frontières dans le tiers monde.

Lyode (L.W): Types of Political frontiers in Europe ،The rural geographical Society ،London ،vol XIV, 1915.

Vidrouich (Catherine Coquery): «Problèmes de Frontières dans le tiers monde» ، Journées d'étude des 20 ET 21 Mars 1981. Laboratoire « Connaissances de tiers monde – pluriel débat ». L'Harmatan, publie avec le concours Scientifique de l'université de Paris VII.

الهوامش:

[1] ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين): لسان العرب، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، بالمطبعة الميرية ببولاق مصر المعزية، سنة1300هـ، ص. 140.

[2] جودة (عبد الرحمان هلال) محقق: رسالة في الحد للقاضي أبي سلمان الباجي، المجلد الثاني , الطبعة الأولى, صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية في مدريد ، 1954، ص. 3.

[3] رحمة (بورقية): الدولة والسلطة والمجال، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، ط1، دار الطبيعة، بيروت، شباط، فبراير، 1991، صص. 23-24.

Febre (Lucien): «La terre ET l'évolution Humaine: Introduction [4] .234Albin Michel. P ،géographique à l'histoire», Paris

[5] Vidrouich (Catherine Coquery): «Problèmes de Frontières dans le tiers monde» ،Journées d'étude des 20 ET 21 Mars 1981. Laboratoire

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

« Connaissances de tiers monde – pluriel *débat* ». L'Harmatan, publie avec le concours Scientifique de l'université de Paris VII. P. 5.

6 Lacoste (Yves): «Typologie géopolitique» ،in problèmes de frontières dans le tiers monde. Mars, 1981, P. 10.

7 الجاسور (ناظم عبد الواحد): اشكالية الحدود في الوطن العربي (دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية)، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000، ص 16.

8 Lyode (L.W): Types of Political frontiers in Europe ،The rural geographical Society ،London ،vol XIV, 1915. P. 125.

9 الجاسور (ناظم عبد الواحد): إشكالية الحدود...، مرجع مذكور ص. 162

10 المشيشي (فاتن): ضبط الحدود التونسية – الجزائرية من 1881-1962، بحث ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس،2009، صص. 6-7.

11 ابن منظور (ابي الفضل جمال الدين): لسان العرب...، مصدر مذكور، ص. 140.

12 البقرة آية 229.

13 دغيم (سميع): موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي، ط1، مكتبة لبنان2000، صص.369-370.

14 زينهم محمد غرب (محمد) محقق: تاريخ افريقية والمغرب للرقيق القيرواني، ط1، دار الفرحاني للنشر والتوزيع، 1994، ص. 10.

15 ابن أبي دينار (محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني): المؤنس في اخبار افريقية وتونس، الطبعة الاولى، مطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية، 1286، صص. 15-16.

16 ابن خلدون (عبد الرحمان): كتاب العبر في ديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد الأول، القسم الأول، دار الكتاب اللبناني 1956، صص. 288-289-290.

17 نفس المصدر، ص. 289.

18 سامح البر (عزيز): ترجمة علي عامر (محمود): الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ط 1, دار النهضة العربية، 1989، ص. 17.

19 ابن خلدون (عبد الرحمان): كتاب العبر...، مصدر مذكور، ص. 337.

20 ابن منظور (ابي الفضل جمال الدين): لسان العرب ...، مصدر مذكور، ج1، صص. 103-104.

21 الزركشي اللؤلؤي (محمد بن ابراهيم): تحقيق وتعليق محمد ماضور، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، الطبعة الثانية، تونس، 1966، صص.58-86-93.

22 ابن منضور (ابي الفضل جمال الدين): لسان العرب ...، مصدر مذكور، ج1، صص .103-104.

23 ابن خلدون (عبد الرحمان): المقدمة، الجزء الثاني، الدار التونسية للنشر، 1989، صص. 413- 415.

24 ابن منضور (ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب ...، مصدر مذكور المجلد 12، ص. 64.

[25] الزركشي (محمد بن ابراهيم): تاريخ الدولتين...، مصدر مذكور ص. 94.

[26] التايب (المنصف): "المجال والسلطة في العهد العثماني"، مجلة روافد عدد 4، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، تونس,1989، صص. 7-44.

S.H.A.T, B S265, C 2H25, dossier6, « confins frontaliers entre tribus et [27] entre autorité de tutelle d'Algérie et de Tunisie, date 1881-1893, folios.330.

S.H.A.T, B265, folios.341-345.[28]

[29] أ.و.ت: السلسلة A، الصندوق 204، الملف 10، الملف الفرعي03، الوثيقة عدد. 57. بتاريخ 20 أفريل 1884. "مراسلات وتقارير ومحاضر جلسات وأوامر وخرائط تتعلق بضبط الحدود التونسية – الجزائرية بين تبسة وتالة وقفصة".

[30] أ.و.ت: نفس المصدر، الوثيقة عدد.64. "مراسلة من المقيم العام إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 06 جانفي 1885".

[31] نفس المصدر، الوثيقة عدد.41. "مراسلة من الحاكم العام إلى المقيم بتونس بتاريخ 01 جانفي 1885."

[32] نفس المصدر، وثيقة بتاريخ 11 جانفي 1885، عدد.68.

[33]الماجري(الأزهر): القبيلة الولائية والاستعمار أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830-1890، مسار التفكيك واليات المقاومة، المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، تونس 2013، صص.247-260.

I.D.E.M, folios.35-38.[34]

[35]A.O.M، B A13، C25H11، dossier01، folios.61.

I.D.E.M, dossier04, « Délimitation entre Ouled Alia CHicha et les Ouled[36] AliMfadha (1887-1903), folis, 243-254.

[37] أ.و.ت: السلسلةA، الصندوق 204، الملف عدد08، "مراسلات ومحاضر جلسات وخرائط تتعلق بضبط الحدود الجزائرية بين ذراع السوايل وفج الصفا"، الوثيقة عدد.08.

[38]A.O.M, B A42, C 25H29, dossier04, « frontière Algero- Tunisienne, violation du territoire : Ouled Ali Mfadha, Ouled Ayoub, Ouled sidi el Hammadi (1894-1896), folios.489.

[39]أ.و.ت: السلسلة A، الصندوق 204، الملف 07، الملف الفرعي رقم 03، "مراسلات ومحاضر جلسات وخرائط تتعلق بضبط الحدود التونسية والجزائرية من وادي مجردة إلى ذراع السوايل، الوثيقة عدد.09.

[40]-A.O.M, B A15, C25 H12, dossier05, « Contestation entre djebel Ghora et Guern Aicha et entre Dhrasouail et le col de Safsaf : suivies d'arbitrage et d'indemnité (1897-1898), folios.647-701-702.

https://doi.org/10.34118/jhc.v5i2.4736

[41] أ.و.ت: السلسلة،A الصندوق 204، الملف رقم 04، الملف الفرعي عدد01، "ضبط الحدود بين كدية الحمار وكاف عبد الله، الوثيقة عدد.10.

[42] نفس المصدر، الملف رقم 05، "ضبط الحدود بين كاف عبد الله وجبل الغرة، الوثيقة عدد.76.

[43] نفس المصدر، الوثيقة رقم.40.

[44] الرائد الرسمي التونسي بتاريخ 28 جوان 1902، الفصل الأول.

[45] A.N.T، série A، carton277، dossier1، «dispense aux algériens se rendant en Tunisie de se munir de toute autorisation ou permis préable» ،document n7، date 17 mars 1887.

[46] I.D.E.M، document n°13.

[47] art.1 : tout sujet qui partira pour l'étranger sans être muni d'un passeport régler sera puni d'un amende de 20 à50 francs ET d'un emprisonnement de 3 jours à 3 moins. Art2 : en cas de réduire le contrevenant pourra être condamné au double de la peine prévue à l'art. Précédent.

Art.3 : les voyages à destination de l'Algérie restent régis par les dispositions spéciales actuellement en vigueur voir : أ.و.ت, السلسلة" أ, الملف 279, مصدر مذكور, الوثيقة عدد.6

[48] المصدر نفسه.

[49]- les tunisiens qui se rend pour affaires en Algérie est obligé de se munir d'un permis de circulation. Le permis est délivré gratuitement par les contrôleurs civils. Il doit indiquer : la date de la délivrance – la durée de validité- le signalement et l'état civil du titulaire- les villes, douars, tribus ou se rend le titulaire : A.N.T, série279, I.D.E.M, document n°06.

[50]- I.D.E.M.

[51]- I.D.E.M.

[52] نفس المصدر، الصندوق 277، الملف 08.

[53] أ.و.ت، السلسلة A، الملف 278، الملف الفرعي 09، "مراسلات تتعلق بالمشاكل المنجرة عن رعي مواشي قبيلة أولاد سيدي عبيد الجزائرية داخل الحدود التونسي بتاريخ 1894-1912»، الوثيقة 34.

[54] أ.و.ت، السلسلة A، الملف 277، الملف الفرعي 01، مصدر مذكور، الوثيقة عدد98.

[55] مثل المؤتمر الرابع لشمال إفريقيا الذي التأم سنة 1927 وضم المستعمرات الفرنسية الثلاث. انظر: أ.و.ت، السلسلة A، الملف 279، الملف الفرعي 09، مصدر مذكور، الوثيقة 7.

[56] نفس المصدر.

[57] أ.و.ت، السلسلة A، الملف 279، الملف الفرعي 10، "شكاوى تخص ملكية أراضي على الحدود التونسية الجزائري" بتاريخ 1920-1956، الوثيقة.56.